



مسح التطورات الاقتصادية
والاجتماعية في المنطقة العربية

2017-2018
موجز



الأمم المتحدة

الاقتصاد
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2017-2018
موجز



الأمم المتحدة
بيروت

© 2018 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org; الموقع الإلكتروني: www.escwa.un.org

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

المقصود بالدولار دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى ووثائق الأمم المتحدة.

إن الآراء الواردة في هذه المادة الفنية هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

موجز

فاق التوقعات، وللتحسن التدريجي في الطلب المحلي. وبالرغم من هذا التحسن، ظلت التوترات الجيوسياسية الخطيرة تُلقى بظلالها على المنطقة، وتزيد من حدتها انقسامات دبلوماسية عدة بين بلدان المنطقة، وآثارها غير مباشرة. وبالرغم من اختلاف الأداء في البيئة الخارجية وكذلك التحديات التي تواجه المنطقة العربية، من المنتظر أن يحدث تحسُّن تدريجي في التوقعات الاقتصادية للمنطقة: فيُتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة 2.9 في المائة في عام 2018، و3.1 في المائة في عام 2019. وتشير هذه التوقعات إلى سلسلة من الإصلاحات السياسية والمالية، وإلى تحسُّن قطاع السياحة، بالترافق مع انخفاض التوترات الجيوسياسية في المستقبل.

شهد النمو في المنطقة العربية تراجعاً بسيطاً، من 2.6 في المائة في عام 2016 إلى 2.3 في المائة في عام 2017. ومن الأسباب الرئيسية لهذا التراجع ضعف أداء النمو في البلدان المصدرة للنفط، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي التي هبط نموها إلى معدل لم تسجله من قبل، بلغ 0.9 في المائة في عام 2017. ويعود ضعف الأنشطة الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة بالمقام الأول لتباطؤ النمو في قطاع الهيدروكربون، تماشياً مع اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط في عام 2017. وقد أدى هذا الخفض إلى تقليص إنتاج المنطقة العربية بنسبة 5.2 في المائة مقارنة بعام 2016، ما أبطل أثر الاتجاه المواتي لأسعار النفط في عام 2017.

أما البلدان المستوردة للنفط، فقد تحسنت اقتصاداتها نتيجة لانتعاش الاقتصاد العالمي بشكل

المحتويات

ص. 3 موجز

ص. 7 1. السياق العالمي

ص. 9 2. السلع من الموارد الطبيعية

ص. 9 ألف- النفط

ص. 10 باء- الغاز الطبيعي

ص. 11 3. الاتجاهات الإقليمية

ص. 11 ألف- لمحة عامة

ص. 12 باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي

ص. 13 جيم- بلدان المشرق العربي

ص. 13 دال- بلدان المغرب العربي

ص. 14 هاء- أقل البلدان العربية نمواً

ص. 14 واو- الأسعار والتضخم

ص. 15 زاي- أسعار الصرف

ص. 16 حاء- الديناميات الاجتماعية والتشغيل

ص. 17 4. التطورات على مستوى السياسات

ص. 18 5. الآفاق

ص. 18 الحواشي

ستواصل المنطقة العربية إدارة حالات عدم اليقين، وإن بدرجات
متفاوتة بين مجموعات البلدان، لبلوغ مسار شامل ومستدام
في النمو.

1. السياق العالمي

ومع ارتفاع التوقعات بالتضخم نتيجة الانتعاش الاقتصادي، تحول العديد من البلدان المتقدمة النمو الرئيسية إلى سياسات نقدية متشددة. ورفع الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة مئوية في ثلاث مناسبات خلال عام 2017، مضاعفاً أسعار الفائدة من 0.75 إلى 1.5 نقاط¹. وبدلاً من أن يتدخل البنك المركزي الأوروبي في سياسة أسعار الصرف، قرّر خفض وتيرة عمليات شراء الأصول، اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2018². واستجاب المصرف المركزي في المملكة المتحدة والمصرف المركزي في كندا إلى الديناميات العالمية بزيادة أسعار الصرف بمقدار 25 و50 نقطة مئوية، على التوالي. ومع ذلك، فقد تؤدي السياسة النقدية التشديدية في هذه الاقتصادات الرئيسية إلى هروب مفاجئ لرؤوس الأموال، ما لم تستقر سرعة هذا التوجه التشديدي.

وفي عام 2017، شكلت البلدان النامية هي الأخرى قوة دافعة للنمو الاقتصادي العالمي: فبلغ النمو في البلدان النامية 4.3 في المائة، بزيادة 0.5 نقطة مئوية عن عام 2016. وساهم في النمو العام عاملان هما الظروف المواتية للاستثمار، والاستقرار في أسعار السلع الأساسية. إلا أن البلدان والمناطق المختلفة لم تستفد من النواتج الإنمائية بشكل متساو. فقد شكل النمو في اقتصادات شرق وجنوب آسيا نصف النمو العالمي تقريباً، ومن المتوقع أن يزداد بوتيرة سريعة. فالنمو في الاقتصاد الصيني بلغ 6.8 في المائة نتيجة لقوة الاستهلاك المحلي، وزيادة الاستثمار في البنى الأساسية³. وارتفع معدل النمو في البلدان المصدرة للسلع الأساسية، فبلغ 2 في المائة في الاتحاد الروسي و4.3 في المائة في البرازيل. وكان للاتجاه التصاعدي في أسعار السلع الأساسية لمواد التصدير دوراً أساسياً في هذا النمو البارز. ومع ذلك، لم تنجح حتى الآن معظم البلدان النامية في تنويع اقتصاداتها وهيكلها

تحسّن الاقتصاد العالمي في عام 2017، فبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3 في المائة بالمقارنة مع 2.4 في المائة في عام 2016. ونتيجة لتحسن ظروف الاستثمار، انتعشت التجارة العالمية، واستقرت العمالة في اقتصادات العالم الرئيسية. والبلدان المتقدمة النمو هي أكثر من دفع بهذا النمو، فبلغت مساهمتها في إجمالي النمو في العالم 30 في المائة تقريباً. وشكل الانتعاش الاقتصادي في بعض البلدان النامية عاملاً هاماً آخر ساهم في النمو العالمي. غير أن هذه الديناميات التصاعدية لم تتوزّع بشكل متكافئ بين البلدان والمناطق، ما يطرح أسئلة حول استدامتها في الأجل الطويل. وعلاوة على التفاوت في مسارات النمو، يسود عدم اليقين في الآفاق المستقبلية، نتيجةً لزيادة النزعة الحمائية، وضعف القطاع المالي بسبب ارتفاع مستويات الدين، وضعف نمو الأجور.

وبدأت البلدان المتقدمة النمو بدفع عجلة الانتعاش الاقتصادي العالمي في عام 2017، ليزداد الزخم وصولاً إلى إنهاء حقبة طويلة من النشاط الاقتصادي الضعيف، بدأت مع الأزمة المالية لعام 2008. وبلغ معدل النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو 2.2 في المائة في عام 2017، في زيادة كبيرة عن معدل 1.6 في المائة الذي سجلته في عام 2016. وكان العامل الأبرز في هذا الإطار مبادرة استثمار قوية شجعت على استئناف الأنشطة الاقتصادية العالمية. كذلك كان التضخم حميداً، وانخفض معدل البطالة بشكل كبير في جميع البلدان المتقدمة النمو، ما وقرّ دعماً إضافياً للنمو الاقتصادي. وسجلت الولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، نمواً مطرداً في عام 2017، نتيجة تحسن الاستثمار في الأعمال التجارية، والتجارة الخارجية المواتية. كذلك شهد الاتحاد الأوروبي انتعاشاً اقتصادياً، من أبرز أسبابه زيادة إنفاق الأسر، والاستثمار النشط. وشهد الاقتصاد الياباني نمواً في الطلب المحلي، وتحسناً في ظروف سوق العمل.

الجدول 1- النمو والتضخم: المعدلات العالمية والإقليمية، 2015-2019 (بالنسبة المئوية)

معدل تضخم أسعار الاستهلاك					معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					البلد/مجموعة البلدان
2019 ^أ	2018 ^أ	2017 ^أ	2016	2015	2019 ^ب	2018 ^ب	2017 ^ب	2016	2015	
4.2	4.4	7.0	6.3	4.9	3.1	2.9	2.3	2.6	2.7	المنطقة العربية
2.8	2.8	2.6	2.4	2.1	3.0	3.0	3.0	2.4	2.7	العالم
2.1	1.9	1.5	0.7	0.2	1.9	2.0	2.2	1.6	2.2	البلدان المتقدمة النمو
2.1	2.1	1.7	1.3	0.1	2.1	2.1	2.2	1.5	2.9	الولايات المتحدة
2.1	1.8	1.6	0.3	0.0	1.9	2.1	2.2	1.9	2.2	الاتحاد الأوروبي
1.8	1.4	0.3	-0.1	0.8	1.0	1.2	1.7	1.0	1.1	اليابان
4.6	5.1	5.3	7.8	15.8	2.4	2.3	2.2	0.4	-2.2	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
4.2	4.3	4.4	5.2	4.4	4.7	4.6	4.3	3.8	3.9	البلدان النامية
8.1	9.5	13.0	11.3	7.0	3.7	3.5	3.0	1.7	3.1	أفريقيا
3.4	3.1	2.4	2.6	2.6	5.9	5.8	6.0	6.0	5.8	شرق/جنوب آسيا
4.7	4.9	5.8	9.3	7.7	2.5	2.0	1.0	-1.3	-0.6	أمريكا اللاتينية

المصادر: قامت الإسكوا بحساب بيانات المنطقة العربية استناداً إلى المصادر الإحصائية الوطنية. واستُقيمت بيانات مجموعات البلدان الأخرى من المنشور السنوي الذي تصدره إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة: الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2018، كانون الثاني/يناير 2018. ^أ تقديرات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حتى كانون الأول/ديسمبر 2017 (باستثناء المنطقة العربية، حيث التقديرات للإسكوا). ^ب توقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تستند بشكل جزئي إلى بيانات مشروع لينك LINK حتى كانون الأول/ديسمبر 2017 (باستثناء المنطقة العربية، حيث التقديرات للإسكوا).

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي النصب الأكبر من المعاناة من آثار استمرار البطالة، الناتجة إلى حد كبير عن التحول الديمغرافي في سوق العمل.

ومع ما تشهده ديناميات العمل في معظم الاقتصادات الرئيسية من تقدم إيجابي من حيث حجم البطالة، المتجه نحو مستويات ما قبل الأزمة، فمن المتوقع أن ينخفض معدل البطالة العالمي مجدداً إلى 5.5 في المائة في عام 2018. وعلى الرغم من هذه التوقعات الإيجابية في سوق العمل، فإن العديد من التحديات لا تزال قائمة. فقد تباطأ نمو الأجور في العالم متأثراً إلى حد كبير بازدياد نسبة العمالة غير المستقرة⁵. فالعاملون في وظائف غير مستقرة، وهم يشكلون 42 في المائة من العمالة العالمية، لديهم فرص محدودة للاستفادة من الحماية الاجتماعية، ويعانون من تدني الأمن الوظيفي⁶. ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة في صفوف الشباب والنساء. فقد سجل معدل البطالة بين الشباب ارتفاعاً قدره 0.3 نقطة مئوية ليسجل 13 في المائة في عام 2017، أي ثلث إجمالي البطالة في العالم.

التصديرية، ما يجعلها عرضة للتأثر بسرعة التقلبات الاقتصادية في السوق العالمية للسلع الأساسية.

وبالرغم من الارتفاع الطفيف في معدل البطالة العالمي من 5.5 في المائة في عام 2016 إلى 5.6 في المائة في عام 2017، تفاوتت آثار البطالة بين البلدان والمناطق في عام 2017⁴. ونتيجة للزيادة في الأنشطة الاقتصادية، استمر سوق العمل في التحسن في البلدان المتقدمة النمو، حيث تراجع معدل البطالة 0.5 نقطة مئوية ليسجل 5.7 في المائة. وتراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة بـ 0.5 نقطة مئوية ليسجل 4.4 في المائة في عام 2017. كذلك تراجع معدل البطالة في أوروبا بـ 0.4 نقطة مئوية ليسجل 5.6 في المائة. وفي اليابان أيضاً، انخفض معدل البطالة بـ 0.3 نقطة مئوية إلى مستوى غير مسبق بلغ 2.8 في المائة. وفي المقابل، شهد العديد من البلدان النامية بعض التغيرات غير المواتية، التي تُنسب بشكل أساسي إلى نمو القوى العاملة بشكل لا تستوعبه قدرة هذه البلدان على توليد فرص عمل. وكان لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا

2. السلع من الموارد الطبيعية

ألف- النفط

أوبك ب 0.86 مليون برميل يومياً ليبلغ 57.86 مليون برميل يومياً. وفي الوقت نفسه، بلغ إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة أعلى مستوى له، بالرغم من تعطل العمل في المصافي بسبب الأعاصير خلال الربع الأخير من عام 2017.

وارتفع سعر برميل النفط 21.64 دولاراً، من 45.21 دولاراً في منتصف حزيران/يونيو 2017 إلى 66.85 دولاراً في أواخر كانون الثاني/يناير 2018. وهذا السعر هو الأعلى منذ عام 2016، ويمكن أن يُعزى إلى استرداد نحو 52 في المائة من القيمة المفقودة (86.9 دولاراً) خلال الفترة الواقعة بين حزيران/يونيو 2014 (109.38 دولارات) وكانون الثاني/يناير 2016 (22.48 دولاراً). ويعود سبب هذا الانتعاش إلى زيادة المعاملات في سوق النفط الآجلة، إثر الطلب القوي والنقص في المخزونات العالمية الناجمة عن ارتفاع الطلب في الصين والهند؛ وانتعاش ديناميات الطلب في أوروبا؛ والاستقرار في هوامش التكرير؛ والنمو المعتدل في أسعار الناقلات؛ واتفاقيات خفض إنتاج النفط الخام. وبالرغم من هذا المسار الموازي لإعادة التوازن خلال العامين الماضيين، من غير المتوقع أن تتغير العلاقة العالمية الجديدة بين العرض والطلب، مع أن تمديد خفض الإنتاج ممكن جداً. وتوقع الإسكوا بناءً على ما تقدم أن يضعف الاتجاه التصاعدي الأخير ليسجل متوسط سعر البرميل 57.83 دولاراً في عام 2018، و57.97 دولاراً في عام 2019، في زيادة بحوالي 5-6 دولارات عن متوسط السعر في عام 2017.

يُقدّر إنتاج المنطقة العربية من النفط الخام لعام 2017 بنحو 24.7 مليون برميل يومياً في المتوسط - أي بتراجع قدره 2 في المائة عن العام السابق. وعلى صعيد مجموعات البلدان⁹، بلغ إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي 17.3 مليون برميل يومياً،

بلغ الطلب العالمي على النفط 97 مليون برميل يومياً في عام 2017، أي بزيادة بنسبة 1.7 في المائة عن عام 2016⁷. وتتوقع أوبك بأن يرتفع الطلب الإجمالي على النفط إلى 98.6 مليون برميل يومياً في عام 2018. ويعود تحسّن الطلب إلى زيادة الاستهلاك الناجم عن الانتعاش الاقتصادي في معظم البلدان المتقدمة النمو. وكذلك إلى الانخفاض في مخزون النفط الخام. وفي عام 2017، ارتفع الطلب على النفط في الولايات المتحدة بنسبة 1.2 في المائة ليبلغ 20.2 مليون برميل يومياً، في حين ارتفع الطلب في أوروبا بنسبة 1.4 في المائة ليبلغ 14.2 مليون برميل يومياً. وشهدت بعض البلدان النامية الرئيسية طلباً كبيراً على النفط. وضاعفت الصين جهودها في تطوير قطاع البتروكيماويات والنقل، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب. كذلك ارتفع الطلب على النفط في الهند بنسبة 1.8 في المائة في عام 2017، في زيادة كبيرة لحجم الطلب عن السنة السابقة الذي بلغ 4.4 مليون برميل يومياً.

مددت أوبك اتفاق خفض إنتاج النفط الخام حتى نهاية عام 2018⁸. وقد أدى هذا الاتفاق إلى إعادة التوازن إلى سوق النفط العالمية، فارتفعت أسعار النفط. وكان للمملكة العربية السعودية الحصة الأكبر من هذا الخفض، بلغت 509 آلاف برميل يومياً. وبالرغم من الجهود التي بذلتها معظم البلدان الأعضاء في أوبك لخفض الإنتاج، جاءت نتائج إعادة التوازن محدودة بسبب ديناميات الإنتاج في بعض البلدان المعفية من الاتفاق، ومن ضمنها ليبيا التي زادت إنتاجها النفطي بشكل كبير في عام 2017. كذلك شكلت أنشطة إنتاج النفط في البلدان غير الأعضاء في أوبك عاملاً أساسياً في الحد من تأثير الاتفاق في إعادة التوازن: فازداد إمداد البلدان غير الأعضاء في

الجدول 2- تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام (سلة أوبك المرجعية بالدولار للبرميل)

	المتوسط السنوي المتوقع		المتوسط السنوي	الحد الأقصى	الحد الأدنى	
	خط الأساس	الأقصى				
2015			49.49	64.96	30.74	
2016			40.76	53.46	22.48	
2017			52.43	64.47	42.58	
2018	62.35	57.83	53.20			
2019	68.50	57.97	46.10			

المصدر: بيانات أوبك للفترة 2015-2017 متاحة عبر www.opec.org. ملاحظة: أرقام عامي 2018 و2019 هي توقعات الإسكوا حتى آذار/مارس 2018.

باء- الغاز الطبيعي

من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بـ 29 مليون طن ليبلغ 293 مليون طن في عام 2017¹⁰. ويعود هذا الارتفاع إلى مواصلة تصدير الغاز إلى شرق آسيا وجنوب أوروبا. وظلت اليابان المستورد الأكبر للغاز الطبيعي، حيث تستورد حوالي ثلث مجموع وارداته في العالم. وأصبحت الصين ثاني أكبر مستورد للغاز في عام 2017، ويعزى ذلك جزئياً إلى برامجها الوطنية للتنمية البيئية¹¹. واستوردت بلدان جنوب أوروبا 10 ملايين طن إضافية من الغاز الطبيعي المسيل، إثر زيادة الطلب بالتوازي مع انتعاش اقتصادها بشكل فاق التوقعات. وقد دعم ديناميات الطلب القوية هذه النمو السريع في إنتاج الغاز الطبيعي المسيل في أستراليا والولايات المتحدة. وبالنظر إلى الترابط القوي بين العرض والطلب في عام 2017، اشتد التنافس بين شركات توريد الغاز مع قيام مستوردي الغاز الرئيسيين بتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنويع.

وعلى الصعيد الإقليمي، يحتل العديد من البلدان العربية مكانة رئيسية في السوق العالمي للغاز الطبيعي، إذ يتوفر فيها ما نسبته 46 في المائة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي¹². وحافظت المنطقة العربية في عام 2017 على دورها الإنتاجي البارز، الذي اقترن بزيادة سريعة في الطلب فيها. وظلت قطر المصدر الأكبر للغاز الطبيعي المسيل في عام 2017، رغم الأزمة الدبلوماسية مع بعض البلدان المجاورة. وحافظت صادرات الغاز من الإمارات العربية المتحدة والجزائر وعمان على مستوى تنافسي. أما مصر، فعانت من نقص الغاز بسبب زيادة الطلب المحلي على الطاقة. ومع ذلك، من المتوقع أن تبلغ الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي في السنوات المقبلة عقب بدء الإنتاج في حقول الغاز المكتشفة حديثاً¹³.

مسجلة تراجعاً بنسبة 5.2 في المائة عن عام 2016، وبلغ إنتاج بلدان المشرق العربي حوالي 5.1 مليون برميل يومياً، أي بتراجع بنسبة 3.6 في المائة. ومع أن مجموعتي بلدان المغرب العربي والبلدان العربية الأقل نمواً تساهمان بالحد الأدنى في إنتاج المنطقة، فقد بلغ إنتاج الأولى 2.1 مليون برميل يومياً، أي بزيادة قدرها 34.2 في المائة، وبلغ إنتاج الثانية 144 ألف برميل يومياً، أي بزيادة قدرها 9.2 في المائة، وذلك خلال الفترة نفسها. وتأثرت عمالقة النفط الخمسة في المنطقة العربية (الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والعراق، والكويت، والمملكة العربية السعودية) بشكل كبير باتفاق أوبك، ما أدى إلى تراجع إنتاج النفط بين 0.2 و10.6 في المائة عن السنة السابقة. أما ليبيا التي أُعفيت من الاتفاق الأول لخفض الإنتاج، فتمكنت من زيادة إنتاجها من النفط الخام بشكل كبير بلغ حوالي مليون برميل يومياً في عام 2017.

ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الإنتاج في المنطقة العربية نوعاً ما في عام 2018، ليصل إلى 25.5 مليون برميل يومياً، نتيجة إعادة التوازن في سوق النفط. ويقدر مجموع إيرادات الصادرات النفطية في المنطقة بمبلغ 404 مليارات دولار لعام 2017، في زيادة بنسبة 22 في المائة عن عام 2016، نتيجة للارتفاع الطفيف في أسعار النفط خلال الفترة 2017-2016 بنسبة 29 في المائة، أو بحوالي 11-12 دولاراً للبرميل الواحد. وضمن التوقعات ببقاء أسعار النفط في حدود المستوى الحالي، من المنتظر أن يواصل مجموع إيرادات النفط هذا الاتجاه التصاعدي فيزيد بنسبة 13.7 في المائة ويسجل 460 مليار دولار في عام 2018. غير أن هذا المجموع لا يزال أدنى بنسبة 46.7 في المائة من الذروة التي بلغها في عام 2012.

3. الاتجاهات الإقليمية

ألف- لمحة عامة

الطلب المحلي. ومع ذلك، فالعوامل الجيوسياسية وارتفاع مستويات الدين العام لا تزال تُلقِي بثقلها على المنطقة العربية عموماً، وعلى البلدان المستوردة للنفط خاصة.

ومن المتوقع حدوث تحسّن تدريجي في الآفاق الاقتصادية المستقبلية في المنطقة: فيبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.9 في المائة في عام 2018، و3.1 في المائة في عام 2019. وتشير هذه التوقعات إلى سلسلة من الإصلاحات السياسية والمالية، وإلى تحسّن قطاع السياحة، وانخفاض التوترات الجيوسياسية في المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام ربما تتعرض للتنقيح مستقبلاً، نظراً لعدم توفر حسابات قومية رسمية للجمهورية العربية السورية ولبيبا واليمن لعدة سنوات، نظراً لصعوبة تقدير الكلفة الاقتصادية للنزاعات في هذه البلدان.

تشير التقديرات إلى أن النمو في المنطقة العربية تباطأ قليلاً ليسجّل 2.3 في المائة في عام 2017، في تراجع عن معدل 2.6 في المائة المسجّل في العام السابق، وذلك بسبب تراجع النمو في البلدان المصدرة للنفط، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويُعزى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط للأعضاء وغير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى تباطؤ النمو في قطاع الهيدروكربونات، بالتوازي مع اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط، ما أدى إلى إبطال أثر الاتجاه المواتي في أسعار النفط في عام 2017. أما البلدان المستوردة للنفط، فقد شهدت اقتصاداتها توسعاً نتيجة للانتعاش الأقوى من المتوقع الذي شهده الاقتصاد العالمي، ولا سيما في البلدان الأوروبية، وللتحسن التدريجي في

الجدول 3- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية، 2015-2019
(بالنسبة المئوية)

معدل تضخم أسعار الاستهلاك					معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					البلد/مجموعة البلدان
2019	2018	2017	2016	2015	2019	2018	2017	2016	2015	
3.5	2.5	2.0	1.6	4.1	3.0	2.3	3.3	3.0	3.8	الإمارات العربية المتحدة
3.0	2.5	1.4	2.7	1.9	3.3	2.0	3.5	3.0	2.9	البحرين
2.6	2.9	1.7	1.1	0.1	3.0	3.3	1.7	5.4	4.7	عمان
3.2	2.6	0.8	2.7	1.8	2.2	2.6	0.8	2.2	3.6	قطر
3.4	3.8	3.4	3.5	3.7	2.3	2.1	1.0	3.5	0.6	الكويت
1.4	1.0	-0.3	3.5	2.2	2.3	2.2	-0.7	1.7	4.1	المملكة العربية السعودية
2.4	1.9	0.9	2.8	2.6	2.5	2.3	0.9	2.5	3.7	بلدان مجلس التعاون الخليجي
2.3	2.6	3.3	-0.8	-0.9	2.9	2.8	2.0	2.0	2.4	الأردن
10.6	13.9	38.4	46.1	42.5	0.4	-2.3	-3.9	-6.5	-8.1	الجمهورية العربية السورية*
3.4	3.0	0.1	0.5	1.4	3.1	3.7	1.8	6.3	4.0	العراق
2.0	2.0	0.2	-0.2	1.4	3.9	3.8	3.6	4.7	3.4	فلسطين

2.3	2.2	3.8	-0.8	-3.7	2.5	2.5	2.0	1.4	0.8	لبنان
10.8	12.2	30.3	16.1	10.4	4.2	3.8	4.2	4.3	4.4	مصر ^د
7.5	8.3	17.5	10.7	7.5	3.5	3.3	2.8	4.0	3.2	بلدان المشرق العربي
3.5	3.6	5.3	3.7	4.9	3.3	3.2	1.9	1.2	1.1	تونس
3.2	3.8	5.6	6.4	4.8	3.1	3.2	2.1	3.3	3.7	الجزائر
10.0	14.0	27.8	24.0	9.8	12.3	16.2	45.9	-5.2	-22.0	ليبيا
2.7	2.8	0.7	1.6	1.6	4.0	4.1	4.2	1.2	4.5	المغرب
3.9	4.6	6.7	6.7	4.5	4.4	4.9	7.6	1.5	0.7	بلدان المغرب العربي
0.8	0.4	2.2	1.8	1.3	3.7	3.0	2.8	2.2	1.0	جزر القمر
2.7	4.0	3.5	2.4	2.7	6.7	6.8	6.8	6.5	6.5	جيبوتي
9.5	10.0	25.2	17.6	17.3	4.2	4.1	4.2	4.9	4.3	السودان
1.3	0.8	2.2	2.0	-2.9	3.9	3.3	2.5	2.6	2.6	الصومال ^{هـ}
5.3	4.3	2.7	1.5	0.5	5.2	5.2	3.8	1.7	0.9	موريتانيا
9.3	18.0	22.5	35.0	21.4	0.2	-4.3	-7.5	-11.1	-29.2	اليمن
8.8	11.5	22.2	21.0	16.6	3.1	1.7	0.8	0.1	-5.4	أقل البلدان العربية نمواً
4.2	4.4	7.0	6.3	4.9	3.1	2.9	2.3	2.6	2.7	مجموع المنطقة العربية ^و

المصدر: تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية.

^أ أخذت أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2015 و2016 من مصادر وطنية، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

^ب تقديرات آذار/مارس 2018.

^ج توقعات آذار/مارس 2018.

^د تعود البيانات للسنة المالية في مصر التي تنتهي في حزيران/يونيو.

^{هـ} معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن للفترة 2015-2017 هي تقديرات الإسكوا.

^و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك للصومال أخذنا من www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/02/27

.Somalia-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-44706

باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي

ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 2.3 في المائة في عام 2018، نتيجة لتأثير القاعدة المواتية إثر النمو الحقيقي في عام 2017. ومن المتوقع أن ترافق هذا الانتعاش ضغوطٌ تضخمية معتدلة، يعززها فرض ضريبة القيمة المضافة الموحدة التي يرحب أن تؤدي إلى تضخم أسعار الاستهلاك في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن أبرز العوامل التي تساهم في الانتعاش: الإصلاحات الرامية إلى تعزيز أنشطة القطاع غير النفطي، على غرار الخدمات والتصنيع، لتحقيق بيئات عمل تنافسية، وذلك للتخفيف من الآثار التي أدى إليها قرار خفض الإنتاج الذي اتخذته أوبك؛ والجهود الرامية إلى تخفيض العجز، والتي يدعمها التحسن المستمر في الأطر والمؤسسات المالية (فقد أنشأت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي في وزاراتها إدارات للمالية الكلية ومكاتب لإدارة الديون)؛ وسوق رأس المال والأسهم الدولي المواتي بشكل عام لمعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويتوقع تخفيف العمل

تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى أدنى معدل له في عام 2017، فقدر بـ 0.9 في المائة إثر اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط، ما أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة 5.2 في المائة في الفترة 2016-2017. وكان من الممكن أن يتسبب هذا الانخفاض الكبير في حجم الإنتاج بانكماش حاد في الاقتصاد لولا مرونة الطلب المحلي، وتثبيت قيمة الأصول المالية والعقارية، والانتعاش الطفيف في القطاع غير النفطي. كذلك شهدت الأرصد الخارجية تحسناً طفيفاً بسبب تحسن الطلب الخارجي، ما أدى إلى انتعاش عائدات الصادرات النفطية بعد هبوطها إلى معدلات متدنية في عام 2016.

اقتصاد دولة فلسطين توسعاً طفيفاً في ضوء الأنشطة المختلفة ذات القيمة المضافة المتوقعة في قطاع غزة، من بناء، وزراعة، وصناعة. غير أن الاضطرابات التي يمكن أن يؤدي إليها تجدد التوترات السياسية إثر اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل يمكن أن تؤثر سلباً على هذه التوقعات الإيجابية. ومن المتوقع أن يشهد كل من الأردن ولبنان ومصر تحسناً طفيفاً في النواتج الاقتصادية نتيجة التحسينات في أوضاع ميزان المدفوعات، والتحويلات المالية عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية، وعودة حركة السياح الوافدين من البلدان الأوروبية في نهاية عام 2018.

دال- بلدان المغرب العربي

بلغ متوسط النمو الاقتصادي في بلدان المغرب 7.6 في المائة في عام 2017، في زيادة بارزة عن معدل 1.5 في المائة المسجل في عام 2016. ويتأثر النمو في مجموعة البلدان هذه إلى حد كبير بلبيبا، حيث بلغ الارتفاع في معدل النمو 51 نقطة مئوية تقريباً، من ناقص 5.2 في المائة إلى 45.9 في المائة خلال الفترة 2016-2017. ويعود السبب في توسع الاقتصاد الليبي إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط، التي بلغت ثلاثة أضعاف إنتاج السنة السابقة تقريباً. ونتجت هذه الزيادة الكبيرة عن إعفاء البلد من اتفاق أوبك الأساسي لخفض إنتاج النفط. وشهد المغرب انتعاشاً قوياً في الإنتاج الزراعي (ويعتمد 40 في المائة من السكان على الزراعة) بعد موسم من الجفاف الشديد في العام الماضي، وكذلك في قطاعات الخدمات والصناعة التحويلية والتعدين. وشهدت تونس أيضاً انتعاشاً تدريجياً في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، وفي أنشطة التجارة، وارتفاعاً في عدد السواح الوافدين (ارتبط بتحسين النمو في أوروبا). وفي المقابل، تباطأ النمو في الجزائر في عام 2017 نتيجة خفض الإنفاق، ولا سيما في الاستثمارات العامة، وضعف قطاع الهيدروكربونات، والأنشطة غير النفطية.

ويتوقع أن يبلغ النمو في مجموعة بلدان المغرب 4.9 في المائة في عام 2018. ويعتمد هذا الرقم التقديري

باتفاق أوبك لخفض الإنتاج في عام 2019، ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو إلى 2.5 في المائة، وإطلاق عدد من مشاريع البنى الأساسية الكبرى مثل المعرض العالمي 2020.

جيم- بلدان المشرق العربي

قُدّر معدل النمو في بلدان المشرق بنسبة 2.8 في المائة في عام 2017، في تراجع عن معدل 4 في المائة لعام 2016. وكان التقدم الذي أحرزته هذه المجموعة متفاوتاً على صعيد البلدان. ففي مصر، كان قطاعا الإنتاج الصناعي والاستثمار قويين، واستفادا إلى حد كبير من آثار خفض سعر صرف العملة؛ لكن هذا الأداء الإيجابي كان مقيداً بمجموعة من الإصلاحات المالية، التي اقترنت بمعدل تضخم عال. وفي العراق، ظل التوسع الاقتصادي بطيئاً، بسبب اتفاق خفض إنتاج النفط لأوبك، وما أدت إليه المساعي إلى تصحيح أوضاع المالية العامة من خفض للاستثمار العام. وشهد اقتصاد الجمهورية العربية السورية تحسناً طفيفاً مع تراجع حدة النزاع في عام 2017، لكن من المتوقع أن يظل النمو سلبياً. وقد أطلقت بعض عمليات إعادة الإعمار، وساهم الاستهلاك الخاص، مدفوعاً بعودة بعض المواطنين إلى البلد، في إنعاش الاقتصاد. أما الأردن ولبنان، فشهدا ضغوطاً مختلطة. ففي حين لا تزال التوترات الجيوسياسية تؤثر سلباً على اقتصاد كل منهما، سجل النمو في الأردن تحسناً طفيفاً نتيجة لتحسن أنشطة التعدين وانتعاش السياحة، وتحسن الاقتصاد في لبنان نتيجة عمليات بسط سلطة الدولة على الأراضي وإعادة الإعمار في الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، تأثر اقتصاد البلدين سلباً بركود التجارة البينية، وتراجع تحويلات العمال والاستثمارات.

ويتوقع أن يبلغ متوسط النمو في مجموعة بلدان المشرق 3.3 في المائة في عام 2018. وأن تتباطأ وتيرة الانكماش في اقتصاد الجمهورية العربية السورية، كما ستظل آفاق المستقبل في العراق تطفئ عليها النزاعات الجيوسياسية وأنشطة إنتاج النفط. ويُتوقع أن يشهد

التضخمية المفرطة، إلى جانب استمرار تراجع قيمة عملته، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى آثار سلبية غير مباشرة على الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص.

ويتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً نسبياً يبلغ متوسطها 1.7 في المائة في عام 2018. وفي اليمن، حيث لا يلوح في الأفق أي تحسن في الوضع الأمني، ومع تضرر الزراعة بشدة جراء القتال، من غير المرجح أن يستأنف البلد تصدير النفط والغاز، وسيستمر الاقتصاد في الانكماش. وتبدو آفاق النمو في جيبوتي وموريتانيا قوية، تدعمها آثار إيجابية غير مباشرة (عدد السياح الوافدين والتحويلات المالية) من اقتصادات عالمية أقوى. ومن المتوقع أن يستفيد كل من السودان وموريتانيا من الارتفاع الطفيف المرتقب في أسعار السلع الأساسية مثل الذهب في الأولى والذهب والحديد الخام في الثانية، وذلك نتيجة لتحسن شروط التبادل التجاري. وستشهد الصومال نمواً مرتفعاً نسبياً خلال المرحلة المقبلة من مشاريع إعادة إعمار البنى الأساسية. وسيشهد السودان نمواً اقتصادياً مطرداً إثر التحسن المتوقع في الاستثمارات الخاصة والتجارة، نتيجة رفع الولايات المتحدة للجزاءات الاقتصادية في تشرين الأول/أكتوبر 2017. ومن أسباب هذه التوقعات الإيجابية عدد من مبادرات تيسير التجارة على الصعيد العالمي لأقل البلدان نمواً، ومنها صفقة بالي في عام 2013، ومبادرة وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن قابلية التأثر بتبعات الديون، على غرار تراكم المتأخرات في السودان والصومال، والمشاريع الكبيرة للبنى الأساسية الممولة من الاقتراض الخارجي في جيبوتي وموريتانيا، تثير تساؤلات بشأن الإستدامة المالية لهذه التوقعات الإيجابية.

واو- الأسعار والتضخم

يقدر المتوسط السنوي لتضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية في عام 2017 بنسبة 7 في المائة،

إلى حد كبير على أداء الاقتصاد الليبي الذي يتوقع أن يحافظ على معدل نمو إيجابي بنسبة 16.2 في المائة عقب الزيادة في إنتاج النفط. ومن المتوقع أيضاً أن تحسن بلدان المغرب العربي الثلاثة الأخرى في عام 2018 معدلات النمو فيها أو أن تحافظ على زخمها. أما بالنسبة إلى الجزائر، فسيؤدي اتباع سياسة مالية أكثر توسعاً من سياسة عام 2017 إلى تحفيز النمو، ولو في الأجل القصير فحسب. ومن المتوقع أن يشهد المغرب تزايداً في التدفقات الرأسمالية الوافدة، وانتعاشاً في قطاع السياحة، وتطورات إيجابية في سعر الفوسفات. وتطبق التوقعات نفسها بالنسبة إلى تونس في ما يتعلق بالأداء الخارجي. وستستفيد تونس والمغرب من مبادرة اتفاق مجموعة العشرين مع أفريقيا التي أطلقت في آذار/مارس 2017 بهدف تعزيز الاستثمار الخاص وتحسين البنى الأساسية.

هاء- أقل البلدان العربية نمواً

شهدت أقل البلدان العربية نمواً في عام 2017 توسعاً اقتصادياً يبلغ متوسطه نسبة 0.8 في المائة. وتعود هذه النسبة المتدنية في النمو بالدرجة الأولى إلى الانكماش الاقتصادي المتواصل في اليمن إثر فقدان عائدات صادرات النفط والغاز الطبيعي. وتفاقم هذا الانكماش نتيجة استمرار التضخم الجامح في ظل العنف المسلح والأزمات الإنسانية. وتمكنت جيبوتي وموريتانيا من مواجهة العجز في الحساب الجاري، فارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف، واستمر استيراد السلع الرأسمالية. وكان وراء هذا النمو في اقتصاد البلدين مشاريع البنى الأساسية للموانئ في جيبوتي، والاستثمارات الكبيرة في التعدين والبنى الأساسية في موريتانيا. وواصل اقتصاد الصومال انتعاشه البطيء: فقد أدت موجات الجفاف الحاد في الفترة 2016-2017 إلى إتلاف قطاع المواشي الرعوية الذي يشغل حوالي 60 في المائة من السكان العاملين في البلد. وبقي النمو مستقرًا في جزر القمر، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة التحويلات المالية والاستثمارات في البنى الأساسية بما يدعم أنشطة القطاع الخاص. وفي المقابل، عانى السودان من استمرار الضغوط

زاي- أسعار الصرف

ظلت أنظمة سعر صرف العملات المرتبطة بدولار الولايات المتحدة (أو حقوق السحب الخاصة في ليبيا، أو اليورو في جزر القمر) سارية في المنطقة العربية، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث تُسعر الاقتصادات الهيدروكربونية بدولارات الولايات المتحدة. وتعتمد بلدان أخرى، هي الأردن وتونس والمغرب، نُظماً أكثر مرونة لسعر الصرف. وبغض النظر عن نظام سعر الصرف المعتمد، اضطر عدد من البلدان العربية في عام 2017، نتيجة للتحديات المالية، إلى إخضاع نُظُمها لتدابير إصلاحية (أو النظر في إحداث تغييرات فيها) لمواجهة الضغوط على اقتصاداتها، والسيطرة على التضخم، وخفض العجز الحاد في ميزان مدفوعاتها. فاعتمدت مصر سياسة التعويم الحرّ للجنيه المصري في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وبدأ المغرب بتطبيق نظام أسعار صرف عائمة في كانون الثاني/يناير 2018.

وفي مصر، أدت الإصلاحات إلى تمكين النظام المصرفي من إدارة السيولة بالدولار، فاقترب سعر الصرف في الربع الأخير من عام 2017 من قيمته العادلة بعد الانخفاض الكبير للجنيه المصري. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الجنيه المصري في عام 2018، نتيجة زيادة إنتاج الغاز الطبيعي، بعد البدء باستثمار حقل ظهر للغاز. واستمر الانخفاض الطفيف في قيمة العملة في الجزائر وموريتانيا في عام 2017، ومن المتوقع أن يستمر خلال السنوات القادمة، نتيجة عجز شديد في الحساب الجاري سيؤدي إلى ضغوط نزولية على العملتين. ومن المتوقع أيضاً أن تشهد تونس انخفاضاً في قيمة العملة إثر الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي، والذي يحد من دور المصرف المركزي في حماية العملة. وخفض بنك السودان المركزي في شباط/فبراير 2018 سعر صرف الجنيه السوداني للدولار، ومن المتوقع أن يزداد هذا الانخفاض في المستقبل القريب؛ وسيضطر السودان إلى تعويم العملة قبيل نهاية عام 2018. واستطاعت بعض الدول إيجاد حلول لمشكلة الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي. فالليرة السورية على سبيل المثال شهدت زيادة في قوتها خلال عام 2017 إثر ارتفاع تدفق التحويلات

مسجلاً ارتفاعاً عن نسبة 6.3 في المائة لعام 2016. غير أنّ هذا الرقم قد لا يعبر بشكل صحيح عن ديناميات الأسعار الإقليمية، لأن اتجاهات التضخم اختلفت بين مجموعات البلدان، تبعاً للعوامل الخاصة بكل بلد. وبدأت الضغوط التضخمية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ضعيفة بشكل عام، باستثناء المملكة العربية السعودية التي شهدت انكماشاً للمرة الأولى منذ حوالي عشر سنوات، يُعزى إلى حد كبير إلى مكونين من مكونات التضخم هما الغذاء والنقل. وظلّ معدّل التضخم في البلدان المتأثرة بالنزاعات، بما فيها الجمهورية العربية السورية، وليبيا، واليمن، فوق 20 في المائة (تضخم مفرط)، لكنه تراجع في الجمهورية العربية السورية من 46.1 في المائة في عام 2016 إلى 38.4 في المائة في عام 2017، نتيجة استقرار قيمة الليرة السورية. وشهدت بلدان المشرق العربي ديناميات أكثر تنوعاً. وارتفعت معدلات التضخم في الأردن ولبنان بشكل حاد في عام 2017 بعد انكماش عام 2016، في حين تمكن العراق من احتواء الضغوط التضخمية المرتبطة بالنزاع. كذلك ارتفاع التضخم بشكل حاد في مصر، من 16.1 في المائة إلى 30.3 في المائة خلال الفترة 2016-2017. وتشير هذه الضغوط التضخمية القوية إلى تأثير تقلبات سعر الصرف وأسعار الواردات على التضخم المحلي، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار الناجم عن تخفيض دعم الوقود وضريبة القيمة المضافة.

ومن المتوقع أن تحفّ هذه الضغوط التضخمية في المنطقة قبيل نهاية عام 2018، إذ من المفترض انتهاء مفعول عدد من عوامل التضخم غير المتكررة مع مرور الوقت (مثل الأثر غير المتكرر لخفض دعم الطاقة). ومع ذلك، ستشهد المنطقة عدداً من الضغوط التضخمية التصاعديّة. ومن المتوقع أن تؤدي ضريبة القيمة المضافة الموحدة المطبقة حديثاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ضغوط تضخمية خفيفة ستؤثر بشكل غير مباشر على قدرة الأسر على الإنفاق. وإزاء تنوّع العوامل التي تؤثر على هيكل الأسعار في البلدان، من المتوقع أن يبلغ المعدل الوسطي لتضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة 4.4 في المائة في عام 2018، وأن يحافظ على المستوى نفسه في السنة التالية.

الوافدة، الأمر الذي سهّل تضييق هذا الفرق. وفي اليمن، قرّر البنك المركزي تعويم العملة في آب/أغسطس 2017، ما أدّى إلى انخفاض حاد في قيمة العملة. وساهم عدم الاستقرار السياسي في العراق في زيادة الفرق بين سعر الصرف في السوق وسعر الصرف الرسمي.

حاء- الديناميات الاجتماعية والتشغيل

لا تزال ديناميات سوق العمل في المنطقة العربية صعبة. وقد قُدّرت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في عام 2017 بحوالي 21 في المائة، مقارنةً بالمعدل العالمي البالغ 48.6 في المائة، وبنسبة مشاركة الذكور في المنطقة البالغة 74 في المائة¹⁴. وتشكّل البطالة في المنطقة، ولا سيما في صفوف الشباب، عائقاً أمام النمو الشامل. فالمنطقة تشهد المعدّل الأعلى في بطالة الشباب: 30.6 في المائة عام 2016، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، مقارنةً بالمعدل العالمي البالغ 13.1 في المائة. وتواجه المنطقة تحديات تتعلق بتصحيح أوضاع المالية العامة، وانخفاض إنتاج النفط، والنزاعات الإقليمية التي تؤثر في أداء النمو، تصعب حلّ مشكلة البطالة والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام. ويستمر تأثير الأزمة السورية الحالية على البلدان المجاورة، مثل الأردن ولبنان، من خلال زيادة عرض اليد العاملة، وزيادة الطلب في السوق، وتراجع نوعية الخدمات العامة وإمكانية الحصول عليها.

وعزّزت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤخراً سياسات إحلال مواطنيها محل العمالة الوافدة

للتعويض عن العجز الناجم عن السياسة النقدية المتشددة التي اعتمدها مؤخراً، والتباطؤ في النمو بسبب انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014¹⁵. ومن المتوقع أن يكون لهذه الخطوة نتائج إيجابية على بطالة المواطنين، وأن تشني الباحثين عن عمل من المهاجرين في المنطقة عن المجيء إلى هذه البلدان، ولا سيما القادمين من بلدان المشرق والمغرب. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، يهدف توسيع نطاق سياسة العودة في القطاع الخاص إلى زيادة معدلات اليد العاملة من السعوديين، ولا سيما السعوديات. وفي الربع الأخير من عام 2017، بلغت نسبة العاملين السعوديين غير المواطنين حوالي 78 في المائة في مقابل 22 في المائة للمواطنين¹⁶. وتراعي السعودية عدة عوامل مثل متوسطات المرتبات، ونسبة الوظائف، ووقت العمل. وتفرض هذه السياسة ضرائب إضافية على الشركات التي توظّف عمالاً أجانب، وعلى أفراد أسر العمال الأجانب.

ولا تزال المنطقة العربية تحتلّ المرتبة الأخيرة عالمياً وفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017، على الرغم من تمكّنها من سد الفجوة بين الجنسين بنسبة تفوق 60 في المائة. وحقّقت تونس الأداء الأعلى فاحتلتّ المرتبة 117 من بين 142 بلداً، تليها الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 120. وأحرز تقدم كبير في الدليلين الفرعيين حول "التمكين السياسي" و"التحصيل العلمي"¹⁷. وفي أواخر عام 2017، بلغت نسبة تمثيل النساء في مجالس النواب أو المجالس التشريعية الواحدة في المنطقة العربية 18.3 في المائة، و12.6 في المائة في مجلس الشيوخ أو الأعيان. وسجلت الجزائر النسبة الأعلى في هذا السياق، وبلغت 25.8 في المائة، نتيجة اعتمادها نظام الحصص¹⁸.

4. التطورات على مستوى السياسات

وذلك في آذار/مارس، وحزيران/يونيو، وكانون الأول/ديسمبر من عام 2017. وحافظت مؤسسة النقد العربي السعودي على سعر الفائدة على القروض عند 2 في المائة، وزادت سعر الفائدة على الودائع ثلاث مرّات بمقدار 0.25 نقطة مئوية منذ عام 2017. وقام البنك المركزي الأردني بمراجعة أسعار الفائدة أربع مرّات في عام 2017: في شباط/فبراير، وآذار/مارس، وحزيران/يونيو، وكانون الأول/ديسمبر. ولا غرابة في أنّ بلدان أخرى من بينها الإمارات العربية المتحدة، وتونس، وعمّان، والكويت استجابت لرفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة برفع أسعار الفائدة فيها عدة مرات خلال عام 2017.

وأدى تطبيع السياسة النقدية في الولايات المتحدة والارتفاع السريع في قيمة الدولار إلى زيادة كلفة التمويل الدولي للمنطقة، حيث لجأ عدد من البلدان العربية إلى إصدار سندات الدين لتمويل العجز. وتسعى بعض البلدان، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى تخفيف الضغوط على السيولة وتحسين قدرتها على توفير الائتمان للقطاع الخاص. ومن المتوقع مواصلة العمل بهذه السياسة النقدية المتشددة، مع أنّ بعض البلدان (مثل الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب) تبحث في إمكانية اعتماد نُظم أكثر مرونة لأسعار الصرف، وإعادة هيكلة سوق رأس المال المحلية بحيث تشكل أولوية في السياسات.

لم تستطع الحكومات العربية المناورة في مواجهة التحديات في بيئتها الخارجية وعند انخفاض أسعار النفط في عام 2014، وذلك بسبب محدودية الحيز السياسي المتوفر لديها. وواصلت جميع البلدان العربية تقريباً اعتماد سلسلة من الخطط في عام 2017 لتصحيح أوضاع المالية العامة. ومن هذه الخطط ما يتعلق بتخفيضات دعم الطاقة المكلف، وعدد من النفقات الرأسمالية. وقد تمكّنت عدة بلدان من إدارة التحديات المالية التي تواجهها من خلال تخفيض العجز، ومع ذلك، ستواصل جهودها الإصلاحية في السنوات المقبلة لتحسين قاعدة الإيرادات والحدّ من الدين العام المستحق. وقد فرضت ضريبة موحدة للقيمة المضافة قدرها 5 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي اعتباراً من كانون الثاني/يناير عام 2018، ويتوقّع أن تدخل حيز التنفيذ بشكل كامل في جميع بلدان المجلس بنهاية عام 2018. وستواصل البلدان السعي إلى تصحيح أوضاع المالية العامة بصرف النظر عما إذا كانت مصدرة أو مستوردة للنفط، مدعومةً بالجهود الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات، لتحسين الشفافية، والمساءلة، والاستدامة في الأطر المالية.

وفي إطار سياسات صرف العملة المرتبطة بدولار الولايات المتحدة في معظم الاقتصادات العربية، زادت المصارف المركزية أسعار الفائدة بالتزامن مع رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بمقدار 0.25 نقطة مئوية،

5. الآفاق

ستواصل المنطقة العربية إدارة حالات عدم اليقين، وإن بدرجات متفاوتة بين مجموعات البلدان، لبلوغ مسار شامل ومستدام في النمو. وستستمر التوترات الجيوسياسية، يزيدها حدة عدد من الانقسامات الدبلوماسية بين بلدان المنطقة. وستزيد هذه العوامل من التحديات المستمرة التي تواجه الاقتصادات المعرضة للمخاطر، على غرار تفاقم أزمات اللاجئين، والنزاعات، وعدم الاستقرار السياسي، وإضعاف ثقة المستثمرين؛ وتباطؤ تنمية القطاع الخاص؛ والتسبب في غموض آفاق النمو. وسيؤدي المستوى غير المرضي لانتعاش سعر النفط، إلى جانب التشديد السريع في

الأوضاع المالية العالمية، إلى تعقيد معادلة النمو الرامية إلى تحقيق التوازن بين تصحيح أوضاع المالية العامة، وتنمية القطاع الخاص، والتنويع، والتحويل الهيكلي. وبالرغم من التحديات الهائلة التي سيواجهها صانعو السياسات في المنطقة العربية، تعمل معظم البلدان على تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الطموحة. وترتبط التوقعات الإقليمية بقدرة هذه البلدان على تبديد عدم اليقين إلى حد أدنى، وزيادة قدرتها على التحويل إلى حد أقصى في ضوء الانتعاش العالمي الأخير ومبادرات تطوير البنى الأساسية، على غرار مبادرة «الحزام والطريق» واتفاق مجموعة العشرين مع أفريقيا.

الحواشي

1. <https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/openmarket.htm>
2. <http://www.ecb.europa.eu/press/pr/date/2017/html/ecb.mp171026.en.html>
3. تهدف مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الحكومة الصينية في عام 2013، إلى بناء طرق برية وبحرية وربطها عبر ثلاث قارات (أوروبا وآسيا وأفريقيا) وأكثر من 60 بلداً. وقد بدأ تنفيذ المشروع، ويركز بشكل أساسي على الاستثمار في مشاريع البنى الأساسية والنقل والطاقة.
4. <http://www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2018/lang--en/index.htm>
5. www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2017/09/19/world-economic-outlook-october-2017
6. العاملون لحسابهم الخاص والعاملون المساهمون في عمل الأسرة، استناداً إلى تصنيفات منظمة العمل الدولية.
7. http://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm
8. في أيار/مايو 2017، مددت البلدان المنتجة للنفط، الأعضاء وغير الأعضاء في الأوبك، مفعول اتفاق خفض الإنتاج حتى الربع الأول من عام 2018، ثم مددته مجدداً في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 حتى نهاية عام 2018.
9. تقسم الإسكوا البلدان العربية إلى أربع مجموعات بلدان هي: بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية)؛ وبلدان المشرق العربي (الأردن، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والعراق، ولبنان، ومصر)؛ وبلدان المغرب العربي (تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب)؛ وأقل البلدان نمواً (جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن).
10. <https://www.shell.com/energy-and-innovation/natural-gas/liquefied-natural-gas-lng/lng-outlook.html>
11. نفذت الصين خطتها الخمسية الثالثة عشرة واستراتيجيتها الثورية لإنتاج الطاقة واستهلاكها 2016-2030، لزيادة حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة من 5.9 في المائة في عام 2015 إلى 10 في المائة بحلول عام 2020، ثم 15 في المائة بحلول عام 2030.
12. <https://www.worldenergy.org/data/resources/resource/gas>
13. http://www.petroileum.gov.eg/en/MediaCenter/LocalNews/Pages/mop_16122017_1.aspx
14. <https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS>
15. http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_514537/lang-en/index.htm
16. <https://www.stats.gov.sa/en/352>
17. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2017.pdf
18. <http://www.ipu.org/wmn/classif.-http://www.ipu.org/wmn.htm>